المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة

الدكتورة/ هبة الليثي

أستاذ الإحصاء

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة

الدكتورة/ هبة الليثى

أستاذ الإحصاء

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

جمهورية مصر العربية

المحتويات

1. مقدمة 3

2. وضع الإحصاءات التي تراعي النوع الاجتماعي 5

1.2 توافرالحد الأدنى لمجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي 6

3. نظرة عامةعن المرأة في سوق العمل 7

4. مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة 9

1.4 المشاركة في قوة العمل 9

2.4 مساهمة المرأة في العمل حسب نوعه 11

3.4 معدل البطالة 13

4.4 نصيب الإناث من الدخل القومي الإجمالي 14

5.4 الاشتراك أوالاستفادة من التأمينات والمعاشات 16

5. توصيات 18

1.5 مبادئ عامة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة 18

2.5 السياسات الاقتصادية التي تعزز قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية 19

3.5 بناء رأس المال البشري 20

4.5 بناء حماية اجتماعية فعالة ذات كفاءة 21

5.5 تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج إحصاءات حساسة للنوع الاجتماعي 22

قائمة المراجع 23

1. مقدمة

لا شك أن المرأة العربية تسير اليوم إلى الأمام. فقد تحقق لها المزيد من الحقوق والمساواة وإثبات الذات عن كفاءة وجدارة. وهذا لا يعني أن المرأة في كل الدول العربية قد قطعت الشوط نفسه في سبيل تحقيق أهدافها فهناك اختلاف في المكتسبات حسب طبيعة بيئتها ومجتمعها. إلّا أن الأكيد أن صوت المرأة العربية قد بات أكثر امتدادًا وقوة عمّا كان عليه في الماضي. اليوم هي أكثر علمًا وانخراطًا في الإنتاجية وفي الشأن العام وفي تقرير مصيرها، ولكن الطريق أمامها ما زال طويلًا، وهناك العديد من التحديات التي ما زالت تواجهها والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بحالة الفقر بمعناه الواسع.

وقد أوضح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن حقوق المرأة كحقوق الإنسان وأن حقوق الإنسان يجب أن تكون شاملة ومستقلة وغير مرتبطة بنوع الجنس. وقد أكّد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994) على أهمية تمكين المرأة لإنجاح أي سياسات إنمائية وأن أحد أهداف المؤتمر هو تحسين نوعية حياة المجتمع ككل، عن طريق سياسات وبرامج إنمائية وسكانية تهدف إلى الحد من الفقر. وأكّد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (1995) على أن عدم المساواة بين الجنسين لا يستشري في المتغيرات الاقتصادية فقط، ولكن المتغيرات الاجتماعية أيضًا حيث محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية ونظم المساعدات الاجتماعية حسب النوع، وأن أحد أسباب فقر المرأة ونتيجته هوغياب المرأة عن عملية صنع القرار. يُعنى تمكين المرأة بالمعنى المطلوب عالميًّا، وهوإعطاؤها حق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والجنسية، وحقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب خاصة في سن المراهقة، والوقاية من الأمراض الجنسية أوالممارسات الجنسية غير المأمونة، وإتاحة جميع الفرص لحصولها على المشورة والمعلومات والخدمات[1].

يعني التمكين الاقتصادي للمرأة التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة السكان النشطين اقتصاديًّا من الجنسين، والأجور النسبية للإناث مقارنة بالذكور، وهذا لا يتحقق إلّا إذا كان للمرأة دخل خاص منتظم، ويتحدد مستوى تمكين المرأة بثلاثة مستويات:

(1) رابط الموضوع: http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz4NaO6JWI0.

1- المستوى الفردي: يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن، إدراكهن وإحساسهن بقيمتهن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.

2- المستوى الجماعي: يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهنَّ في تجمعهن.

3- مستوى المناخ السياسي والاجتماعي، والقواعد الاجتماعية والحوار العام، حول ما يمكن أولا يمكن للمرأة القيام به[2].

وتتميز الدول العربية بأنها تضم ست دول مصدرة للنفط وتصنف - وفقا لتصنيف البنك الدولي- على أنها من الدول مرتفعة الدخل. كما تضم أيضا أربع دول تصنف أيضا من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة. ثلاث دول عربية تصنف كدول منخفضة الدخل وكذلك منخفضة التنمية البشرية. وتقع الباقية في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وتضم هذه البلدان الأخيرة أكثر من ثلثي سكان الدول العربية. ولكن نلاحظ أن مكون الدخل في مقياس التنمية البشرية لمعظم دول المنطقة يجب المقاييس الأخرى. إذ يفوق ترتيبها - من حيث الدخل القومي الإجمالي للفرد مقومًا بما يعادل القوى الشرائية للدولار-ترتيبها من حيث مقياس التنمية البشرية (مثلًا يصل الفارق في الإمارات إلى 34 رتبة والكويت إلى 46 رتبة)، مما يعني أن إنجاز هذه الدول في مجال التنمية البشرية أقل مما يتيحه لها دخلها. ويستثنى من ذلك الأردن وفلسطين.

التفاوت بين المرأة والرجل يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي والنموالاقتصادي القوى يؤدي إلى خفض أوجه التفاوت بين الجنسين (Stotsky، 2006a ، Stotsky، 2006b). ووجد أن الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة يمكن أن يسهم في زيادة النموالاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد أثبتت الدراسات أن افتقار المرأة للفرص في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا يؤدي إلى إعاقة النموالاقتصادي.

وتسعى هذه الورقة إلى تقديم تقييم موضوعي لمؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتنقسم الورقة إلى خمسة أجزاء رئيسية. بعد المقدمة ستستعرض باختصار وضع إحصاءات النوع الاجتماعي في الدول العربية ثم نتناول نظرة عامة عن المرأة في الاقتصاد وأهم المؤشرات التي تقيس المشاركة الاقتصادية للمرأة ونختتم بالتوصيات.

(2) نفس الرابط السابق.

2. وضع الإحصاءات التي تراعي النوع الاجتماعي

على الرغم من أن الإحصاءات في الدول العربية بعيد عن مرحلة الكمال، إلّا أنه لا يمكن إغفال التقدم الكبير الذى تحقق حتى الأن، ويجب الاعتراف بأن التحدي لم يعد متمثلا في مجرد جمع للبيانات بل تحول إلى تحدى لإنتاج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، وإدماجهم في عملية التخطيط والتنمية، ورصد التقدم المحرز ومقارنة المستوى الوطني بالمستوى الدولي.

وقد شعرت الدول العربية بالحاجة إلى إحصاءات مصنفة طبقا للنوع الاجتماعي، وأسست هيئات متخصصة لجمع وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية، تبعًا لاحتياجات كل دولة. وقد وضعت العديد من الدول العربية الأطر الإحصائية لقياس المساواة بين الجنسين على عدة أبعاد، مثل سلطنة عمان وفلسطين ولبنان والبحرين والأردن. كما وضعت معظم البلدان استراتيجيات لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وجمع إحصاءات، في حين اخرجت بلدان أخرى عددًا محدودًا من مؤشرات النوع الاجتماعي ضمن تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها، ومن الواضح أن المؤشرات الحساسة للنوع لم يلحق بركب غيرها من المؤشرات. ففي حين يوفر تقرير التنمية البشرية العالمي (لعام 2014) مؤشرات التنمية البشرية لجميع الدول العربية (وعددها 22 دولة)، فإن المؤشرات الحساسة للنوع والمتاحة تغطي17 دولة منها فقط. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرات الفجوة النوعية لـ 15 دولة فقط من الدول العربية بسبب الافتقار إلى البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

إن وحدات الإحصاءات الرسمية (الوحدات الحكومية) في كل الدول العربية مسئولة عن جمع البيانات والإحصاءات بها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية. وقد تم تأسيس بعض وحدات الإحصاءات في الدول العربية ذات الريادة منذ زمن بعيد، مثل السودان، حيث تأسست سنة 1903 ومصر وتأسست سنة 1915. وتتمحور وظائفها حول إنتاج ونشر الإحصاءات الاجتماعية مثل الإحصاءات والمؤشرات السكانية، والهجرة - النوع - العمل والفقر والعجز والاعاقة والإحصاءات الحيوية (كالتثقيف الصحي ... إلخ.) ومن ثم إعداد الإسقاطات السكانية والإحصاءات الاقتصادية بالتعاون مع السلطات المعنية.

وهناك حدود لعملية جمع بيانات الأسرة في الدول العربية، وذلك بسبب التدابير القانونية والإدارية؛ وينطبق الشيء نفسه على جمع بيانات من المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بمستويات المعيشة على وجه الخصوص. ففي مصر على سبيل المثال، يجب على الباحثين الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما

يجب تقديم استمارة جمع بيانات ليتم مراجعتها من قبل الأجهزة الأمنية الوطنية للتأكد من عدم جمع أي معلومات تتعلق بالأمن القومي. ومن الصعب المقارنة بين أوضاع الدول العربية المختلفة نظرًا لعدم وجود تعريفات ومنهجيات موحدة لذلك. ولا تمثل عملية جمع المعلومات في تلك المنطقة العائق الوحيد، فهناك أيضًا عوائق في عملية النشر التي غالبًا ما تخضع للإرادة السياسية، خاصة في مجالات البطالة والفقر، إلى جانب إمكانية الوصول إلى البيانات وفى الوقت المناسب.

1.2- توافر الحد الأدنى لمجموعة مؤشرات النوع الاجتماعي

حدد تقرير الأمم المتحدة لإحصاءات النوع الاجتماعي 52 مؤشرًا كحد أدنى في هذا المجال[3] أستند لتحديد تلك المؤشرات معيار أساسي، وهوضرورة معالجتها للسياسات الأساسية، كما تم تحديدها في "منهاج عمل بيجين" إلى جانب مجموعة الالتزامات الدولية الأخرى التي عقدت مؤخرًا. وتنقسم هذه المؤشرات إلى 5 مجموعات أساسية. وقد أظهرت الدول العربية تقدمًا متنوعًا في السنوات الأخيرة، ومنهم من أخرج بعض هذه المؤشرات على أساس دوري. ولكن كما أشار التقرير التجميعي العربي الموحد عام 2015، لم تلتزم معظم الدول العربية بالحد الأدنى لمجموعة مؤشرات وإحصاءات النوع الاجتماعي الذي اقترحته الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، لكنها تابعت برنامجها الخاص في هذا المجال. وعليه فإنه كما هومبين أدناه فإن معظم مؤشرات التعليم والصحة تتوافر في جميع البلدان، غير أن المؤشرات على العنف ليست كذلك.

ويلخص الجدول (2) في الملحق عدد البلدان التي تنتج كل مؤشر من المؤشرات الاثنين والخمسين التي اقترحتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. ويظهر الجدول أن هناك 16 مؤشرًا من بين الـ 52 لا تستخدمها أيٌّ من الدول العربية على الإطلاق، في حين أن هناك ستة مؤشرات فقط أجمعت على استخدامها. وكانت المؤشرات الخاصة بـ"الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والوصول إلى الموارد" الأقل استخدامًا، حيث لم تستخدم عشرة مؤشرات من أصل 19 بأي بلد عربي. أمّا بالنسبة إلى مؤشرات "الحياة العامة وصنع القرار" (5 مؤشرات) و"حقوق الإنسان للمرأة والأطفال البنات" (5 مؤشرات) فقد تم استخدامها بشكل قليل جدًا حيث يوجد مؤشران اثنان من أصل خمسة في كل بعد من الأبعاد لدى أي بلد عربي. ولم تستخدم أى دولة عربية مؤشرات عن "نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة، ويتعرضن للعنف الجسدي أوالجنسي في الأشهر ال 12 الماضية". استخدمت مصر

(3) الإحصاءات المتعلقة بالجندر، تقرير الأمين العام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=E/CN.3/2013/10، فى 20 يناير 2015.

أكبر عدد ممكن من المؤشرات متمثلة في 32 مؤشرًا من أصل 52، ويليها المغرب (31 مؤشرًا) وقطر واليمن (30 مؤشرًا). ومن ناحية أخرى، استخدمت لبنان والسودان أقل عدد من المؤشرات (15 مؤشرًا). أمّا جزر القمر وليبيا وموريتانيا والصومال والسودان فلم تستخدم أي مؤشر في المجال الاقتصادي (وعددها 19 مؤشرًا). ويتم عدا ذلك استخدام معظم مؤشرات التعليم والصحة لجميع البلدان.

3. نظرة عامة عن المرأة في سوق العمل

استطاعت المرأة العربية بسبب الإجراءات الإيجابية التي اتخذها عدد من الدول العربية في السنوات العشرين الماضية، تحقيق تقدم ملحوظ في المجال الاقتصادي، ومع ذلك، لا ينعكس ذلك بالقدر الكافي في الوثائق الرسمية وقواعد البيانات الإحصائية. ومن الدلائل البارزة على نجاح المرأة العربية في قطاع الأعمال؛ تزايد عدد جمعيات سيدات الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية والمحافل التي تقودها المرأة العربية. وقد اعترف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بتنمية الموارد البشرية في المنطقة العربية (AHDR, 2005) أن رائدات الأعمال العربيات "أصبحن يشكلن قوة اقتصادية متزايدة في البلاد العربية... ففي المملكة العربية السعودية، يقدر عدد الشركات المملوكة للنساء بما يتراوح بين 20 ألفًا و40 ألفًا، وبلغ عدد جمعيات سيدات الأعمال في مصر 22 جمعية في عام 2005، مقابل جمعية واحدة فقط في عام (1995)[4].

وقد أثبتت سيدات الأعمال قدراتهن القيادية في مختلف المجالات الاقتصادية التي خاضتها، حيث خرجن من إطار الوظائف والمجالات التقليدية التي كن يشغلونها فيما سبق من عمل حرفي وطهي وخياطة وغيرها، ليحققن الآن النجاح في مهن كانت تقتصر على الرجال، مثل الهندسة والشئون المالية وتكنولوجيا المعلومات، وبعد عشر سنوات من مؤتمر بيجين صدر تقرير بيجين +10 ليسجل قصص نجاح عديدة لنساء عربيات مؤكدة قدرة المرأة العربية على التفوق في أي مجال تختاره، عندما تحصل على التعليم المناسب وتتخلص من قيود التقاليد.

اتخذت البلاد العربية إجراءات مبتكرة وتستحق الإشادة لإزالة العقبات التي تعوق المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة. وقد شرعت بعض الدول العمل نصف الوقت، والعمل من المنزل. وقد أصبحت هذه الخيارات ممكنة مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستطيع شريحة واسعة من الموظفات؛ ممن لديهن أطفال صغار؛ الاستفادة من إمكانية العمل من المنزل، وخصوصًا عندما تكون المسافة بين المنزل ومكان العمل بعيدة. تستحق هذه الصيغة أن تطبق في بلاد أخرى، وقد طورت بلاد

(4) تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين + 20: تقرير غير منشور مقدم من UNWOMEN.

على نحو متزايد، استراتيجيات وطنية تهدف إلى إدماج أفضل للمرأة في السياق الرئيسي للاقتصاد وساوت قوانين العمل الجديدة بين الجنسين في الأجر وحصص الضرائب؛ وسمحت بإجازات وضع، وسنت تشريعات جديدة لتشجع المرأة على ريادة الأعمال وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في دعم المرأة الفقيرة والريفية من خلال القروض المتناهية[5].

استثمرت البلدان العربية ذات المستوى الاقتصادي العالي في تحقيق مستوى عالٍ من التعليم بين النساء في العقد الأخير. ونجد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء أعلى في قطر والكويت، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، والأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية وسوريا أعلى من تلك الخاصة بالرجل. وقد احتلت الأردن عام 2014 المركز الأول في تضييق الفجوة التعليمية بين الجنسين حيث بلغت (0.99)، تليها دولة الإمارات. وتجدر الاشارة إلى أن كل الدول العربية قد أغلقت الفجوة بنسبة (90%) فيما عدا اليمن بمعدل (0707).

لم يواكب التقدم الكبير الذي حققته المرأة في نسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة تقدم مماثل في مشاركتها في سوق العمل، فهناك زيادة في عدد النساء الباحثين عن فرص عمل. وكانت الحكومة والقطاع العام أكثر توظيفًا للنساء.

ومع ذلك فقد أصبح التوسع في القطاع العام لا يمكن تحمله في العديد من دول المنطقة العربية البلدان، ولا سيما في البلدان ذات الوفرة في اليد العاملة، كما أن خلق فرص العمل في القطاع الخاص محدودة وغير ودية للمرأة. إذ يعتبر أرباب العمل في القطاع الخاص أن النساء أكثر تكلفة وأقل إنتاجية من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع المرأة في بعض الأحيان التنافس على قدم المساواة مع الرجال نظرًا لعدة عوامل مثل محدودية الحركة والاختيار والمعايير الاجتماعية والثقافية. ونتيجة لذلك، هناك فجوة واسعة بين معدلات المشاركة في قوة العمل ومعدلات البطالة بين الإناث والذكور في المنطقة العربية. ويتركز عمل المرأة وخاصة في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض في القطاع غير الرسمي وكذلك محدودية الأمن الوظيفي. وتعد هذه الوظائف هي المنفذ الوحيد لاستخدام النساء اللائي لم تنجحن في تأمين العمل في القطاع الرسمي. ويوضح جدول 2 أن معدل المشاركة في قوة العمل هي الأقل بين النساء مقارنة مع الرجال وذلك لجميع الفئات العمرية وفي جميع البلدان.

ولمحاولة لفهم إدراك المجتمع ونظرته لعمل المرأة في الدول العربية قمنا بتحليل بيانات مسح القيم العالمي الذي أجراه البنك الدولي في الفترة من 2010-2014 . وكما يشير الشكل 1 وجدول 2 فإن حوالي ثلث السكان يعتقد أن التعليم الجامعي

(5) نفس المرجع السابق.

هوأكثر أهمية بالنسبة للفتيان منه للفتاة، وأن للمرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال. كما يعتقد أكثر من ثلثي المبحوثين أنه ينبغي للرجال الحق في الحصول على وظيفة أكثر من النساء عندما تكون فرص العمل شحيحة.

الشكل 1 نسبة المؤيدين

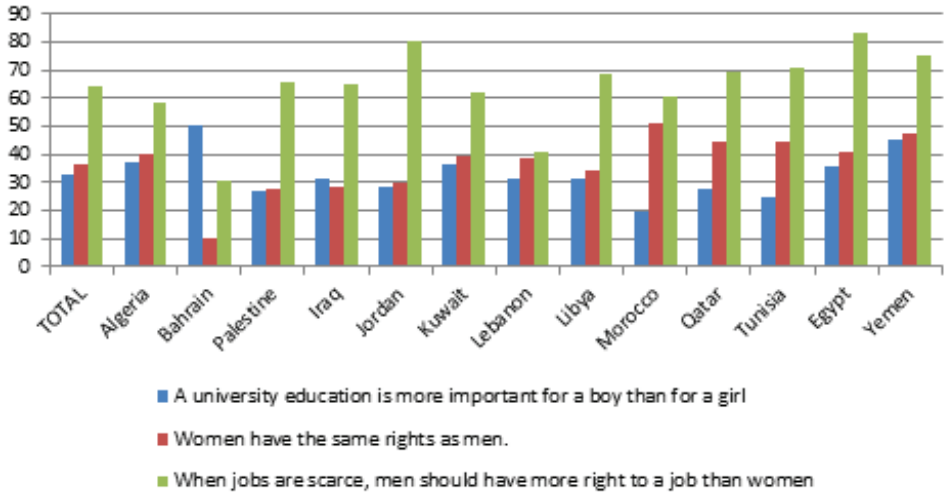

4. مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة

1.4 المشاركة في قوة العمل

لم تتغير معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقد الأخير، (ويشمل ذلك النساء العاملات والعاطلات ويبحثن بجد عن عمل فضلًا عن تلك التي تسعى إلى العمل بدوام جزئي). ولكن ارتفعت نسبة عمالة المرأة بحوالي 9 بالمائة في الدول العربية منذ 1980، لتبلغ (27%) عام 2013، وعلى الرغم من ذلك، فإنها لاتزال تمثل نصف النسبة العالمية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة النساء في دول الخليج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في هذه البلاد. وجدير بالذكر أنه مقارنة بالرجال، كما يظهر الجدول (3)، تتباين نسبة المشاركة في سوق العمل في بلدان المنطقة إذ يمكننا القول أنّ نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى الرجال تعدّت ثلاثة أضعاف نسبة المشاركة بين النساء في معظم دول المنطقة. كما أن هذه النسبة لم تتغير إلى حد كبير منذ عام 2005 إلا إنها ارتفعت في بعض البلدان مثل فلسطين والكويت. (انظر الشكل 2 و3 والجداول المناظرة في الملحق).

الشكل 2 نسبة المساهمة في قوة العمل للذكور وللإناث 2013

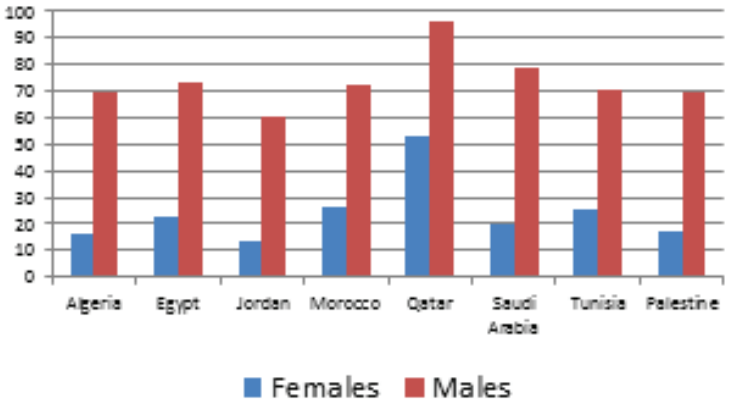

الشكل 3 نسبة المساهمة في قوة العمل للإناث

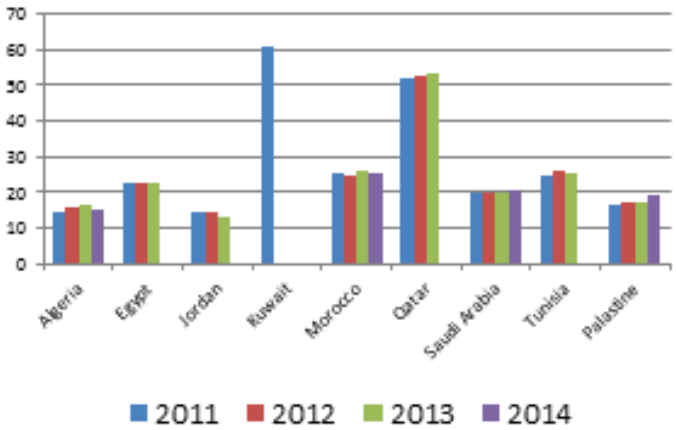

2.4 مساهمة المرأة في العمل حسب نوعه

ينعكس انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل على انخفاض نصيبها من العمل بأجر، حيث تصل نسبة مساهمة المرأة في العمل بأجر في القطاع غير الزراعي. فنصيب المرأة في الأجر من العمل غير الزراعي لا يتعدى (27%) (في تونس عام 2012) وهي النسبة الأعلى. ولكن هذه النسبة لا تتعدى الخُمس في معظم الدول العربية. وكما يشير الشكل (4)، لم يحدث أي تغيير يذكر في هذا المؤشر منذ 2005 حتى 2014.

ولكن جدير بالذكر أن نسبة العاملات بأجر من ضمن النساء العاملات قد ارتفعت كثيرًا في السنوات الأخيرة. فقد وصلت إلى أكثر من (90%) في الدول النفطية، ولكن يجب أخذ هذا الرقم بكثير من التحفظ أن هذا الرقم يشمل المواطنين والوافدين. وفي الأردن وتونس وصلت هذه النسبة إلى (95%) و(80%) وهي نسب تضاهي النسب السائدة في الدول الغنية وOECD. وتعد مصر من أقل الدول العربية من حيث نسبة العاملات بأجر من ضمن النساء العاملات إذ تصل فقط إلى حوالي النصف فقط.

الشكل (4): نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين بأجر في القطاع غير الزراعي

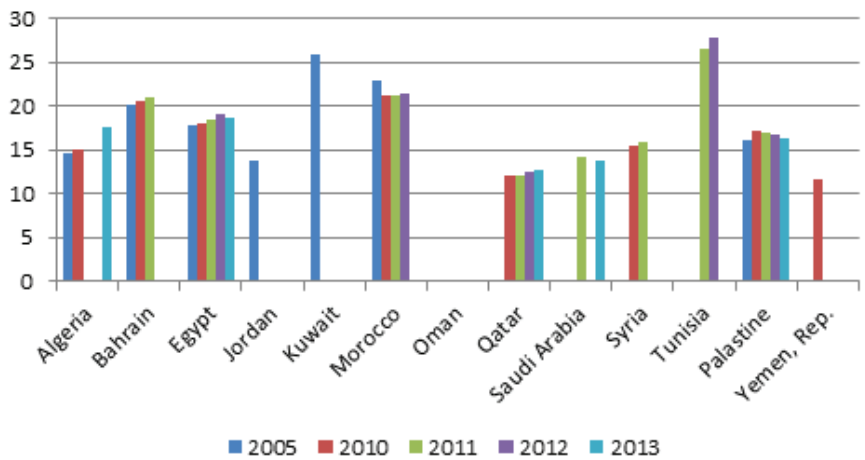

وينعكس هشاشة وضع المرأة في ارتفاع نسبة العاملين في أعمال عائلية غير مدفوعة الأجر أو الذين يعملون لحسابهم الخاص ولايستأجرون أحدًا. فنجد أن هذه النسبة الـ (40%) من إجمالي العاملات في مصر، كما أنها آخذة في الارتفاع في السنوات الأخيرة. وكذلك الحال في كل من المغرب وفلسطين. وتنخفض هذه النسبة كثيرا في الأردن حيث لا تتعدي (2.3%) عام 2012.(انظر الشكل 5 و6 والجداول المناظرة في الملحق).

الشكل (5): نسبة العاملات في أعمال عائلية غير مدفوعة الأجر أو العاملات لحسابهم الخاص

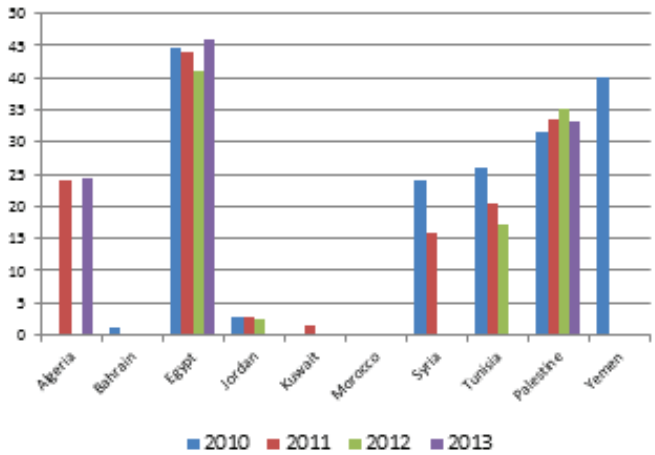

الشكل (6): نسبة العاملات بأجر أو بمرتبات

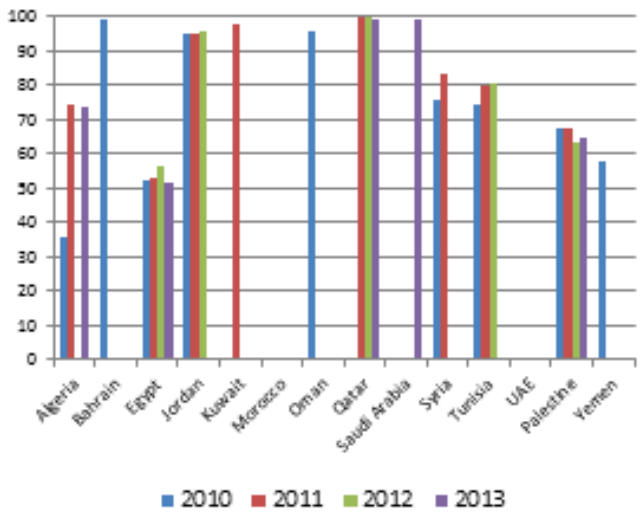

3.4 معدل البطالة

تعاني البلدان العربية من ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الإناث مقارنة بدول العالم الأخرى بما فيها الدول الأقل نموًا. كما ترتفع معدلات البطالة بين الاناث عنها بين الذكور في جميع البلاد العربية. وباستثناء دول النفط، يتراوح معدل البطالة منذ عام 2011 بين (10%) في المغرب و (38.5%) في فلسطين. وتصل إلى (24%) بين الإناث في مصر و(22%) في تونس حيث تبلغ ضعف معدل البطالة السائد بين الرجال. وقد ارتفعت معدلات البطالة في الفترة من 2005 حتى 2014 في كل من مصر والأردن وتونس وفلسطين وانخفضت انخفاضًا طفيفًا في كل من الجزائر والمغرب. (انظر جدول 6 و7)

ومن المثير للقلق ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية وخاصة الإناث، فحوالي نصف الإناث في العمر من 15 إلى 24 باحثات عن عمل ولا يجدونه ولا يستثنى من ذلك إلّا المغرب ودول النفط. وقد بلغ معدل البطالة بين الإناث في العمر من 15 إلى 24 ما يقرب من (62%) في فلسطين و(57%) في مصر و(54%) في السعودية و(49%) في الأردن. كما أن هذه المعدلات المرتفعة آخذة في الزيادة في بعض البلاد مثل الجزائر والأردن والسعودية وفلسطين.

الشكل (7): معدل البطالة للإناث (15 سنة فأكثر)

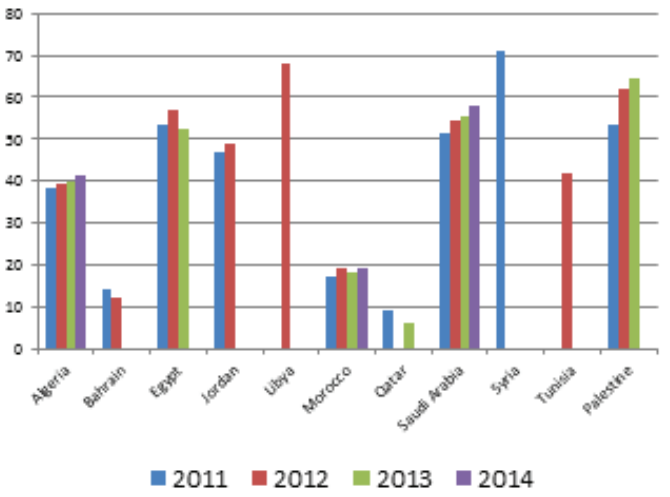

الشكل (8): معدل البطالة للإناث (من 15- 24 سنة)

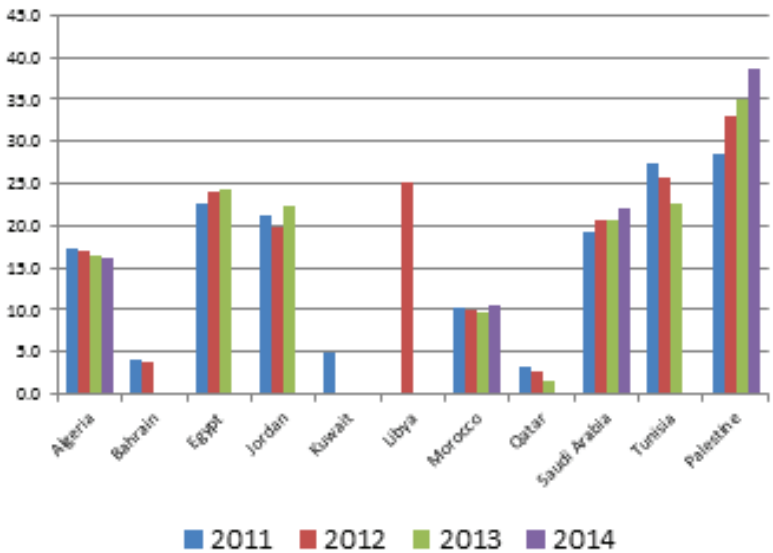

4-4 نصيب الإناث من الدخل القومي الإجمالي

يقيس مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI مستوى التنمية في ثلاثة أبعاد: الصحة (وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة والمتوسط المتوقع لسنوات الدراسة)، والدخل (ويقاس بالدخل القومي الإجمالي)، ويوضح المؤشر الوضع بالنسبة للنساء ويقارنه بالرجال. فمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI يوضح موقع النساء على مؤشر التنمية البشرية (HDI)[6] بالنسبة للرجال، ويدل على مستوى التنمية النسبي بين المرأة والرجل. وفي تقرير التنمية البشرية العالمي عام 2015، تم حساب GDI في 19 دولة عربية[7] فقط. وتراوح موقع الإناث على مقياس الـ HDI ما بين 0.853 لقطر إلى 0.428 للسودان. أمّا بالنسبة إلى الدول العربية ككل، فكانت درجة الـ HDI للنساء 0.611، أي أقل من المتوسط العالمي (0.670) وجاء ترتيب المجموعة العربية في المركز الثالث بين المجموعات الأخرى، وبعد مجموعة جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا. تصل

(6) مؤشر التنمية البشرية (HDI) هومؤشر مركب قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. ويقيس التنمية في ثلاثة أبعاد. معاييرالصحة والتعليم والمعيشة.

(7) كما تجدر الإشارة إلى أن (GDI) لم تكن محسوبة في تقارير سابقة، لذلك لا يمكن تقييم التقدم المحرز في GDI.

نسبة مؤشر التنمية البشرية للإناث إلى الذكور في هذا الصدد 0.849 مشيرًا إلى تقارب مستوى التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء، ولكنه أعلى قليلًا بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء. أمّا عن الرجال والنساء في قطر فقد حققوا مستوى متماثلًا تقريبًا من التنمية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية. حيث تمثل HDI للنساء نسبة 0.998 من الرجال. وقد حققت في الواقع جميع البلدان في المجموعة «تنمية عالية جدًّا» مستويات تنمية متساوية تقريبًا لكل من النساء والرجال (النسبة بين HDI للنساء والرجال تتجاوز 0.94)، باستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت النسبة بين HDI للنساء والرجال في جميع البلدان الأخرى أكبر من 0.8 باستثناء العراق واليمن (0،739).

ولعل المثير للقلق هو الفجوة بين نصيب الإناث والذكور من الدخل القومي الإجمالي للفرد وهو الذي يعكس -إلى حد بعيد- حالة الفقر وهشاشة الوضع الاقتصادي الذي تعيشه المرأة. فبينما يمثل نصيب الإناث من الدخل القومي الإجمالي للفرد حوالي (56%) من نصيب الذكور في جميع الدول النامية، إلّا أن النسبة المرادفة في المنطقة العربية تصل إلى (22%) فقط. وتمثل بذلك أقل منطقة في العالم من حيث التفاوت بين الإناث والذكور في المؤشر المتعلق بنصيب الفرد الدخل القومي الإجمالي.. وتتراوح نسبة الدخل القومي الإجمالي الفردي للنساء إلى الرجال ب (44%) لجيبوتي إلى (17%) للجزائر. وهناك 10 دول تزيد بها هذه النسبة عن (30%) و7 دول تقل عن (30%) ولكنها أكبر من (20%) و4 دول تقل بها هذه النسبة عن (20%). (انظر الشكل 9 والجدول المناظر في الملحق). ويتضح عمق هذه الفجوة إذا ما نظرنا إلى الأقطار العربية كل على حدة. إذ يمثل نصيب الإناث من الدخل القومي الإجمالي حوالي (17%) من نصيب الذكور في الجزائر و(18%) من نصيب الذكور في العراق وتليها الأردن (19%) .(انظر جدول 8)

يفترض تقدير الدخل المكتسب وجود علاقة بين حصة المرأة في النشاط الاقتصادي وبين نسبة أجور العمالة غير الزراعية للإناث والذكور، وبالتالي فهو يتجاهل العمل في القطاع غير الرسمي والعمل غير المأجور. كما أن افتراض أن العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة لا يساهم في تحقيق التنمية البشرية أو يمكنها اقتصاديًّا هو افتراض خاطئ. وقد أوضحت دراسة حديثة لدعاء عبد اللطيف (2010) أن العمل غير المأجور في مصر يمثل نسبة تتراوح بين (19%) و(7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (9): تقدير الدخل القومي الإجمالي للفرد

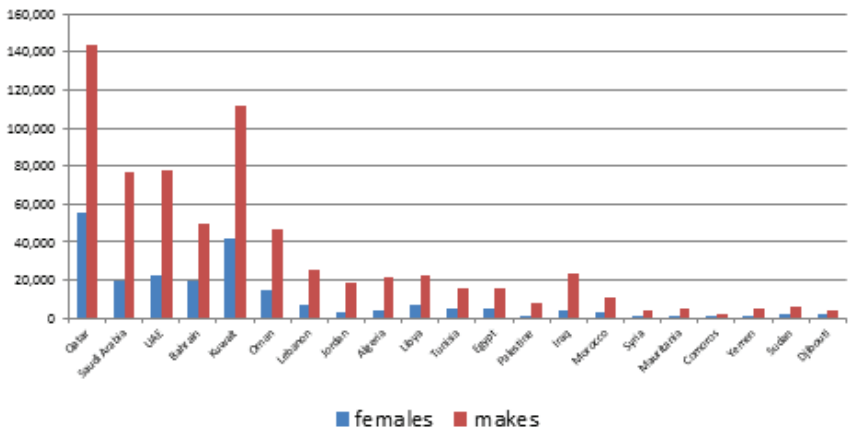

5.4 الاشتراك أو الاستفادة من التأمينات والمعاشات

يمثل الاشتراك أوالاستفادة من المعاشات التأمينية خط الدفاع الأول للحماية الاجتماعية والقدرة على التغلب على الصدمات التي قد تنتج من عوامل شخصية مثل العجز أو الشيخوخة أو الوفاة أو قد تكون نتيجة لعوامل خارجية تؤدي إلى انهيار أوتدهور الدخل. وبالتالي يعد المشاركون أو المستفيدون من التأمين الاجتماعي هم أقل عرضة لتدهور مستوى معيشتهم إذا ما واجهوا أحد المخاطر المحتملة. ولذلك أوصت منظمة العمل الدولية بضرورة تطبيق منظومة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والذي يتضمن البنود الآتية:

- جميع الأطفال يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال إعانات الأسرة/الأطفال نقدًا أوعينًا، بهدف تسهيل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية.

- تتوافر لجميع المواطنين القدرة على تحمل تكلفة الرعاية الصحية الأساسية والحصول عليها.

- تتوافر لجميع المواطنين الحد الأدنى من الدخل عند المستوى المحدد وطنيًّا. وتسهيل سبل الحصول بفعالية على السلع والخدمات الأساسية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة والاضطلاع بها بتعاون وثيق مع سياسات أخرى تحد من الهشاشة وتستحدث فرص عمل لائقة.

- جميع الأشخاص في الفئات العمرية النشطة، وغير القادرين على كسب دخل كافٍ، يتمتعون بالحد الأدنى من أمن الدخل، وذلك من خلال التأمينات ضد البطالة

والمساعدة الاجتماعية وإعانات الأمومة وإعانات العجز والتحويلات الاجتماعية الأخرى نقدًا أوعينًا أوبرامج الأشغال العامة.

- جميع الأشخاص المسنين يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال الإعانات النقدية أوالعينية.

ولما للحماية الإجتماعية من أثر للحد من الفقر والهشاشة، كانت الغاية الثالثة من الهدف الأول هو ضمان حصول جميع الأفراد على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. لذلك كان المؤشر اللازم لرصد تحقق هذه الغاية هو نسبة المستفيدين أو المشتركين.

ستتناول تحليل الاستفادة والمشاركة في أنظمة الحماية الاجتماعية على عدة مستويات. فسيتم أولاً التعرف على من يتلقى فعلاً معاشات تأمينية ثم نتعرف على من هم المشاركون في نظام التأمينات الاجتماعية.

يتضح من الشكل 10 أن نسبة النساء المشتركات في المعاشات التقاعدية أقل كثيراً من نسبة الرجال. فهي تصل إلى ثلث النسبة السائدة لجميع العاملين في الجزائر ومصر وموريتانيا والأردن والسعودية، إلّا أن هذه النسبة ترتفع إلى النصف في السودان وتونس والكويت. تقل إلى (11%) فقط في اليمن. ولم تتوافر لدينا سوي بيانات عن مصر والأردن من حيث نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية. فبينما تصل نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية (62%) من المسنين الرجال في مصر، تصل النسبة إلى (8%) فقط بين المسنات. والنسبة المقابلة في الأردن هي (82%) و(12%). ويتضح هنا مدى انخفاض الحماية الاجتماعية بين النساء مما يزيد من احتمال وقوعها في دائرة الفقر عند بلوغها سن التقاعد.

الشكل (10): نسبة المسفيدين أو المشتركين في المعاشات التقاعدية

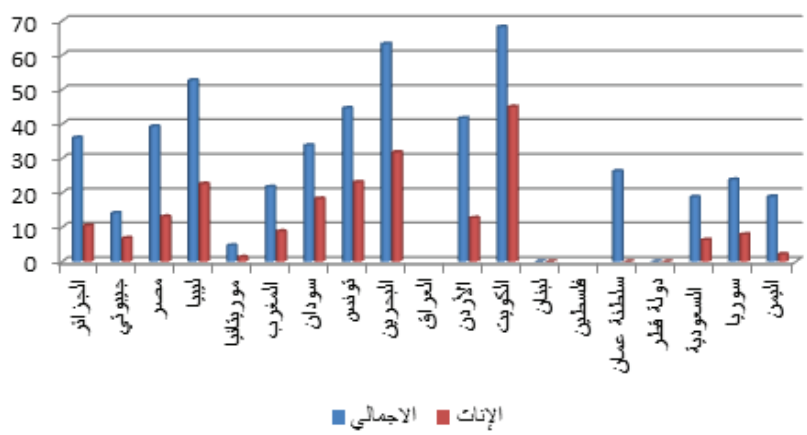

5. توصيـــات

بداية لابد من إنهاء النزاع المسلح الذي يؤثر على المرأة والرجل على حد السواء وإن كان له تأثير بالغ على المرأة حيث لا تمتلك الموارد التى تحميها، لذا تشكل مع أطفالها غالبية اللاجئين ومن لا مأوى لهم. وتتعرض المرأة إلى أسوأ أنواع العنف، كما تعانى فى مناطق النزاع المسلح من غياب الخدمات الأساسية أوالتعويضية. لذا يجب على الدول العربية إنهاء النزاع المسلح بجميع أشكاله والدعوة إلى التماسك الاجتماعي وتقبل الاختلاف ودون ذلك يصبح الحديث عن التنمية والحد من الفقر نوعًا من الأحلام بعيدة المنال. يجب على المجتمع الدولى تحمل مسئوليته عن إنهاء النزاع المسلح الموجود فى الوطن العربى. وتشمل هذه المسئولية العمل على إيقاف تصدير الأسلحة إلى دول النزاع وتمويل شرائه، والتوسط لدى الحكومات لكى تقدم الخدمات اللازمة والكافية للاجئين ومن بلا مأوى والمهجرين.

يستعرض هذا الجزء التوصيات اللازمة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة:

1.5 مبادئ عامة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

- إن الاتجاه الذي كان سائدًا -وهو أن تحاول الدولة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وسوف تستفيد النساء بالتبعية- قد أثبت عدم فاعليته، واتضح مؤخرًا أنه لابد من تصميم سياسات وبرامج للنساء لتعزيز قدرتهن للاستفادة من ثمار هذا النمو.

- يتطلب إحراز تقدم سريع ومطّرد لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة، الاعتراف بالترابط بين السياسات والمؤسسات المختلفة والعمل على هذا الأساس. المشاركة الاقتصادية للمرأة لا يكون بوضع استراتيجيات للنمو تؤدّي إلى توليد فرص العمل، أو اتباع سياسات اجتماعية شاملة، أوحتى إصلاح السياسة العامة فحسب، بل لابدّ أيضًا من التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأثر المرجو؛ غير أن هذا التكامل لا يولد تلقائيًّا، بل يتطلب تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية تدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- ضرورة تحديد الجهات المنوط بها تنفيذ جميع البرامج والسياسات المقترحة وآليات التنسيق بين الجهات الحكومية الجمعيات الأهلية القطاع الخاص الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية بغرض تفعيل دور الشبكات غير الرسمية أيضًا في ظل هذا الإطار.

- يجب مراعاة الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل التى يحدثها البرنامج على المناخ الاقتصادي المحلى، العلاقات الاجتماعية والنوعية وعلى البيئة. فمن حيث البيئة،

يجب أن يراعى الاهتمام لاستخدام ودور الموارد المتجددة. وضمان أن احتياجات الجيل الحالي ستلبى دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على مقابلة احتياجاتهم.

- وهناك درس واحد على قدر كبير من الأهمية، وهوأن الحلول على المدى القصير لأي أزمة لا يمكن أن تتجاهل الآثار الطويلة المدى على التنمية بكل أبعادها. فلابد من اتساق هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على معدلات النمو مع هدف توفير استجابة سريعة في وقت الأزمات لدعم الدخل لمن هم في أشد الحاجة، مع إعطاء أولوية للأكثر فقرًا من بين المتضررين، مع الحفاظ على الأصول المادية والبشرية للفقراء ومجتمعاتهم عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية لهم، وبالتالي عدم تخفيض الانفاق العام بدعوى الانخفاض في الموارد المتاحة. ولابد من مواجهة مجموعة من الخيارات الصعبة تتعلق بالمفاضلة بين الاستجابة السريعة للأزمات، وبين الأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

2.5 السياسات الاقتصادية التي تعزز قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية

1- النمو الاقتصادي

- خلق بيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع الاستثمار بغرض خلق فرص منتجة وعادلة.
- رفع معدل النموالاقتصادي وتشجيع النمو المحفز للتشغيل يراعى العدالة وفى توزيع ثمار التنمية بين السكان ويهتم كذلك بقدرة النساء على المشاركة في التنمية وتمكينهم من الاستفادة بخدماتها، وذلك عن طريق إزالة حرمانهم المادي وغير المادي.
- تطبيق السياسة النقدية الخاصة باستهداف التضخم بغرض الحد من تكلفة الانتاج وخفض تكلفة المعيشة.
- تنفيذ إصلاحات ضريبية لتحسين إدارة الضرائب ومنع التهرب من تسديدها، وتشجيع فرض الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الثروة.
- **وينص هذا المحور أيضًا فى المجال الثالث على سياسات خاصة بتنمية المرأة الريفية اقتصاديًّا واجتماعيًّا.**

2- العمل على تنمية القطاع غير الرسمي

- تحسين البنية الأساسية التي يعمل فيها هذا القطاع.
- توفير الحماية الاجتماعية والصحية والتأمينية للعاملين بهذا القطاع، والعمل على تنمية قنوات الاتصال بين هذا القطاع والقطاع الرسمي.
- توفير قنوات التمويل اللازمة مع تنوعها بما يناسب طبيعة العاملين بهذا القطاع.

- توسيع الخيارات للمرأة محدودة المهارات ومحدودة الدخل فى المجالات المختلفة من خلال توفيرالحمايةالاجتماعية والصحية والتأمينية للعاملات بهذا القطاع والعمل على رفع مهارتهن وتقديم الحماية القانونية لهن فى الحالات الحرجة.

- دعم المرأة صاحبة المشروعات الصغيرة من خلال وضع خريطة الاستثمار للمشروعات الصغيرة لتنمية العديد من الصناعات الحرفية على مستوى الوحدات المحلية لتحديد الخيارات البديلة للمشروعات الصغيرة حسب احتياج كل منطقة، ومن خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز تكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون عملية الإنتاج حلقة متواصلة من بداية الانتاج حتى التسويق. تشجيع خلق شبكات من القروض المحدودة والمتضامنة مثل إنشاء صندوق التكافل.

3- التنمية الريفية

- مراجعة السياسات التعاونية والتعزيز المستمر للقدرات الجماعية للسكان الريفيين وبخاصة المرأة الريفية من خلال منظماتهم.

- تحسين التدريب والمشورة التقنية. وتفعيل دور خدمات الإرشاد الزراعي، ودعم نظم نشر المعلومات.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تعزيز فرص حصول المرأة على الائتمان وخاصة للأنشطة البستانية وتربية الماشية. ويمكن أن يتم تطوير نوع الائتمان يعتمد على تشجيع الزراعة التعاقدية بين صغار المنتجين والمنتجين الكبار أوالمصدرين.

3.5 بناء رأس المال البشري

- ربط التعليم وبرامج محو الأمية باحتياجات سوق العمل.

- تبنى برامج حديثة لربط مهارات المرأة الفقيرة المرأة صاحبة المشروع، والفتاة محدودة المهارات بالاحتياجات الحديثة والمتطورة لسوق العمل من خلال القدرة على الاتصال، مهارات التفاوض والإدارة وتسويق المهارات الفنية والتقنية.

- دعم الخدمات الصحية بهدف وضع صحة الأم ورفع مستوي الخدمات الصحية الأولية ضمن أولويات السياسات الصحية من خلال عدة آليات مثل برامج الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة والتوسع في نشر الوعي الصحى ومد مظلة التأمين الصحى فى كل المناطق.

4.5 بناء حماية اجتماعية فعالة ذات كفاءة

- زيادة تغطية تحويلات برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة وأطفالها. وكذلك مقدارها.

- مراجعة تركيبة الاعتمادات المخصصة فى الموازنة للإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية للأسر الفقيرة وأطفالها.

- متابعة القروض الميسرة الرامية لرفع إنتاجية الأسر وإدماجها فى سوق العمل متابعة وثيقة من أجل ضمان استعمال هذه القروض للأغراض المقصودة. وينبغي أن تحصل الأسر المستفيدة من هذا الدعم على مساعدة فنية وتسويقه أيضًا.

- إطلاق برنامج إصلاح إداري يشمل وضع معايير للأهلية تكون واضحة وشفافة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ووضع حزم متكاملة، ورفع قدرة الإخصائيين الاجتماعيين.

- زيادة الوعى العام، على المستوى القومي ومستوى المحافظة والمستوى المحلى، حول الأهلية لبرامج حماية اجتماعية معينة.

كما يتطلب تحسين الأمان تصميم برامج لتحقيق الأهداف الآتية:

- تخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والانعكاسات السلبية لبعض السياسات على مستوى معيشة محدودي الدخل، ويتطلب هذا إجراءات وطنية فعالة لإدارة مخاطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد بأسره، والمرأة هي أكثر الفئات تأثرًا بهذه الصدمات. وتبني آليات فعالة لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها المرأة، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالصحة .

- بناء الأصول المادية والبشرية والاجتماعية للمرأة، وتنويع الأنشطة الأسرية.

- وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين لمواجهة الصدمات -ابتداء من برامج الأشغال العامة والبرامج المشجعة على البقاء في المدارس وتوفير التأمين الصحي والاجتماعي وكذلك التأمين على الحاصلات الزراعية.

- وضع سياسات وإنشاء مؤسسات تهدف تحديداً إلى تعزيز قدرة المرأة على الصمود.

5-5 تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج إحصاءات حساسة للنوع الاجتماعي

- تعتبر الإحصاءات الرسمية ملكية عامة يجب توفيرها لأفراد المجتمع المعنيين. وهناك الكثير من المعوقات التي تحد من الوصول إلى البيانات، من بينها المعوقات الفنية والمادية والقانونية والنفسية والسياسية. ولذلك يجب بذل الجهد لنشر البيانات وتسهيل الحصول عليها.

- حث الوحدات الإحصائية على استخدام قائمة الحد الأدنى من المؤشرات الإنسانية لرصد الإنجازات في مجال المساواة بين الجنسين.

- خلق حساسية النوع الاجتماعي عند جمع البيانات وعند استخدام ونشر هذه البيانات.

قائمة المراجع

- تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +20: تقرير غير منشور مقدم من UNWOMEN.

- UNDP (2015) Global Human Development UNDP , Statistical Tables; http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2015.

- Social Protection Database; ILO; http://www.social-protection.org/gimi/gess/showRessource.action?ressource.ressourceId=37917

- World Economic Forum (2014): The Global Gender Gap Report 2015, http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/

- World Bank Database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender%20Statistics,

ملحق الجداول

Table (1):
Labor force participation rate by age groups, 2014

Country	Female					Male				
	15-24	25-34	35-54	55-64	65+	15-24	25-34	35-54	55-64	65+
Algeria	9.7	24.2	17.5	5.8	1.8	47.4	91	92.5	54.3	10.6
Egypt	20	30.8	29.9	16.1	3.6	47.6	96.2	97.3	65.3	19.2
Libya	24.3	41.9	33.2	15.3	6	49.4	94.1	93.9	68	29.7
Morocco	19.3	32.4	29.9	24.1	20.2	52.7	94.5	93.5	63.5	28.5
Tunisia	20.4	42.2	26.5	11.8	5.2	42.1	90.6	93.9	57.6	21.9
Comoros	24.5	39	44.9	37.1	22.6	53.1	93.2	95.5	92.1	71.4
Djibouti	40.9	40.3	39.7	16.6	4.5	48.7	84.3	84.9	58	19.2
Mauritania	22.8	33.5	33.7	27.4	17.8	56.8	92.4	94.9	81.8	55.9
Somalia	31.8	46.8	43.4	30.7	11.6	57.8	92.5	92.4	74.1	37.3
South Africa	23.9	64.3	63.6	32.2	2.8	28.7	81.3	83.4	51.2	9.1
Sudan	27.1	40.4	34.2	24.1	10.4	43.3	92.4	97.9	93.3	68.6
Bahrain	30.9	57.9	37.5	8.8	3.1	53.7	97.2	96.3	72	23.9
Iraq	8.2	20.9	20.9	9.4	2.5	48.2	88.4	88.8	58.2	21.1
Jordan	10.2	25.9	16.8	2.5	0.3	39.3	92.4	82.4	42	10.9
Kuwait	24.3	63.9	47.3	9.4	3.3	43	97.8	95.3	59.7	17.4
Lebanon	18.7	40.5	24.1	13.6	2.1	42	91.2	90.6	73.1	26.8
Palestine	9	23.7	20.2	10	2.8	42.3	89.1	90.4	53.1	16.9
Oman	24.9	41.7	27.8	6.1	2.1	58.1	97.4	94.1	59.1	19.9
Qatar	32.4	65.2	49.9	25.8	5.5	78	99.5	99	93	49.3
Saudi Arabia	9.8	33.6	23	4.1	0.6	28.1	95.8	96.9	71.9	33.1
Syria	9.6	19.1	17.2	6.3	1.8	49.3	93	93.7	59.5	21.9
UAE	34.1	58.5	42	15.6	1.6	63.5	99.1	98.8	82.3	23.8
Yemen	21.6	30.1	31.4	20.8	6	52.8	91.3	92.4	69.1	27.9

Source:

Worldbank database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender(20%) Statistics, accessed on 1-10-2016.

Table (2):
Selected Perception Indicators

	A university education is more important for a boy than for a girl	Women have the same rights as men.	When jobs are scarce, men should have more right to a job than women
TOTAL	32.8	36.5	64.4
Algeria	37.2	40.4	58
Bahrain	50.5	10.4	30.7
Palestine	26.7	27.3	65.5
Iraq	31.4	28.6	65.2
Jordan	28.7	30.1	80.6
Kuwait	36.4	39	62
Lebanon	31.1	38.5	40.8
Libya	31.5	34	68.7
Morocco	19.5	51.3	60.6
Qatar	27.6	44.1	69.4
Tunisia	24.5	44.4	71.1
Egypt	35.8	41	83.4
Yemen	45.3	47.2	75.4

Source:
calculated by author from world value survey.

Table (3): Number of Minimum Set of gender indicators by domain and country

Country	Economic structures, participation in productive activities and access to resources (19 indicators)	Education (12 indicators)	Health and related services (11 indicators)	Public life and decision-making (5 indicators)	Human rights of women and girl children (5 indicators)	All indicators (52)
Algeria	6	9	8	2	2	27
Bahrain	8	9	9	2	1	29
Comoros	0	9	10	2	1	22
Djibouti	3	8	9	2	3	25
Egypt	8	8	11	2	3	32
Iraq	2	8	9	2	3	23
Jordan	6	10	9	2	2	29
Kuwait	6	9	9	2	1	27
Leba0n	7	10	8	2	2	29
Libya	0	4	8	2	1	15
Mauritania	0	8	10	2	3	23
Morocco	7	9	11	2	2	31
Oman	5	10	10	2	1	28
Palestine	7	10	5	1	2	25
Qatar	8	10	8	3	1	30
Saudi	6	9	9	2	1	27
Somalia	0	2	9	2	3	16
Sudan	2	2	8	2	1	15
Syria	7	10	8	2	2	29
Tunisia*	5	10	10	2	1	27
United AE	6	10	8	2	1	27
Yemen	6	9	10	2	3	30

Table (4): Labor force participation rate (% of population ages 15+)

Country Name	Females							Males						
	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
Algeria	6.6	..	14.2	14.2	15.8	16.6	14.9	47.0	..	68.9	65.3	67.8	69.5	66.2
Bahrain	35.1	..	43.7	42.5	..	..	..	86.6	..	87.3	86.4	..	..	..
Egypt	..	24.4	24.5	22.5	22.4	22.9	..	..	79.7	78.6	74.4	73.9	73.4	..
Jordan	12.3	..	14.7	14.7	14.1	13.2	..	66.1	..	63.5	62.8	61.3	60.4	..
Kuwait	..	45.8	59.5	61.1	..	..	..	..	84.4	87.2	86.6	..	..	..
Libya	..	..	..	..	33.8	..	..	..	..	..	..	61.0	..	..
Morocco	29.0	27.9	25.9	25.5	24.7	26.2	25.2	78.6	76.9	74.7	74.3	73.6	72.2	72.4
Oman	13.3	..	..	..	..	..	..	62.1	..	..	..	..	..	..
Qatar	..	..	..	52.1	52.4	53.1	..	..	..	..	95.7	95.7	96.2	..
Saudi Arabia	15.9	..	..	19.8	20.1	20.1	20.4	75.3	..	..	76.5	77.2	78.3	78.2
Syria	20.6	..	12.9	..	..	..	..	79.9	..	72.2	..	..	..	..
Tunisia	..	23.6	24.8	24.9	25.8	25.6	..	..	67.9	69.5	70.1	70.3	70.0	..
UAE	..	37.8	..	..	..	..	..	..	92.7	..	..	..	..	..
Palestine	..	..	14.7	16.6	17.4	17.3	19.4	..	..	66.8	68.7	69.1	69.3	71.5
Yemen	..	10.8	10.0	..	..	..	..	..	77.4	67.1	..	..	..	..
Regions														
Arab World	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Least developed	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lower middle income	40.8	39.5	33.7	..	..	34.2	..	81.6	82.0	79.2	..	..	77.4	..
Middle income	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Upper middle income	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
High income	51.1	52.4	53.3	52.7	52.7	52.9	52.9	70.7	69.9	68.6	68.6	68.4	68.4	68.0
OECD members	49.6	50.2	51.1	51.1	51.4	51.4	51.4	71.7	70.6	69.7	69.3	69.3	69.0	68.8

Source: World bank database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender%20Statistics, accessed on 1-10-2016.

Table (5):Labor force, female (% of total labor force)

Country Name	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
Algeria	13.48	14.94	16.88	17.00	17.11	17.26	17.38
Bahrain	21.36	20.12	19.42	19.41	19.45	19.48	19.57
Djibouti	32.10	33.49	34.75	34.91	34.90	34.90	34.89
Egypt	21.07	21.22	23.97	23.96	24.07	24.12	24.12
Iraq	15.37	16.45	17.29	17.36	17.43	17.61	17.68
Jordan	14.28	14.52	17.80	18.01	17.95	18.20	18.37
Kuwait	25.27	25.27	26.68	26.94	27.08	27.09	27.16
Lebanon	22.15	21.42	22.87	23.30	23.70	24.13	24.54
Libya	24.97	26.88	27.31	27.54	27.89	28.11	28.36
Morocco	27.74	27.48	26.72	26.79	26.91	26.98	27.04
Oman	16.89	19.20	17.33	16.13	14.97	14.05	13.41
Qatar	15.34	15.97	12.12	12.31	12.67	13.11	13.53
Saudi Arabia	14.01	14.47	14.20	14.34	14.38	15.17	15.23
Syria	19.86	17.04	15.10	15.23	15.30	15.40	15.51
Tunisia	25.06	26.71	26.90	26.92	26.94	26.91	26.99
UAE	11.92	11.96	12.78	12.82	12.92	13.01	13.12
Palestine	13.90	17.21	17.90	18.09	18.37	18.52	18.79
Yemen	23.54	24.78	25.75	25.85	25.89	25.94	25.98

Source:

World bank database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender%20Statistics, accessed on 1-10-2016.

Table (6):Unemployment (% of labor force)

Country Name	female							male						
	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
Algeria	29.7	17.5	19.1	17.2	17.0	16.3	16.1	29.8	14.9	8.1	8.4	9.6	8.3	9.2
Bahrain	..	..	3.7	4.1	3.9	..	..	..	..	0.4	0.5	0.5	..	..
Egypt	22.7	25.1	22.6	22.7	24.1	24.2	..	5.1	7.1	4.9	8.9	9.3	9.9	..
Iraq	..	14.2	..	..	..	..	..	..	19.2	..	..	..	..	..
Jordan	21.0	..	21.7	21.2	19.9	22.2	..	12.3	..	10.4	11.0	10.4	10.6	..
Kuwait	..	1.8	2.8	4.9	..	..	..	..	2.0	1.4	2.9	..	..	..
Libya	..	..	..	..	25.1	..	..	..	..	..	..	15.9	..	..
Morocco	13.0	11.5	9.6	10.2	9.9	9.6	10.4	13.8	10.8	8.9	8.4	8.7	9.1	9.7
Qatar	..	..	..	3.3	2.8	1.5	..	..	..	..	0.2	0.1	0.1	..
Saudi Arabia	9.3	..	..	19.2	20.5	20.7	22.0	3.8	..	..	3.3	2.9	2.8	2.9
Syria	5.0	..	22.5	..	..	..	..	1.6	..	5.7	..	..	..	..
Tunisia	16.9	17.3	18.9	27.4	25.6	22.7	..	15.3	13.1	10.9	15.0	14.6	13.3	..
UAE	2.7	7.1	..	..	..	..	..	2.2	2.5	..	..	..	..	..
Palestine	12.3	..	26.8	28.4	32.9	35.0	38.5	14.4	..	23.1	19.2	20.5	20.5	23.9
Yemen	..	46.3	54.7	..	..	..	..	..	11.9	12.4	..	..	..	..
Arab World	17.9	..	..	..	..	..	..	10.9	..	..	..	..	..	..
Least developed	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lower middle income	6.0	7.7	6.2	..	5.7	6.8	6.8	5.1	5.3	4.0	..	4.4	4.8	4.4
Middle income	..	..	5.4	..	..	..	..	..	..	4.2	..	..	..	..
Upper middle income	..	..	5.0	..	..	..	..	..	..	4.5	..	..	..	..
High income	7.2	7.1	8.1	8.1	8.3	8.1	7.6	6.1	6.4	8.7	8.0	8.0	7.9	7.3
OECD members	6.9	7.0	8.0	7.9	8.0	7.9	7.4	5.8	6.4	8.5	7.9	7.8	7.8	7.3

Source:

World bank database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender (20%) Statistics, accessed on 1-10-2016.

Table (7): Unemployment, youth (% of labor force ages 15-24)

Country Name	female							male						
	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
Algeria	..	..	37.5	38.2	39.2	39.8	41.4	..	..	18.7	19.1	24.9	21.6	22.1
Bahrain	..	..	11.6	14.3	12.2	..	..	..	..	2.5	2.7	2.6	..	..
Egypt	..	62.2	54.1	53.2	57.1	52.2	..	..	23.3	14.7	22.5	28.1	28.7	..
Jordan	39.7	50.1	47.1	46.8	48.8	..	..	24.5	27.7	23.8	26.2	25.2	..	..
Kuwait	..	10	..	..	..	..	..	..	11.8	..	..	..	..	..
Libya	..	..	..	..	67.8	..	..	..	..	..	..	40.8	..	..
Morocco	15.7	14.4	16.1	17.4	19.2	18.2	19.1	20.9	16.2	18.1	18.1	18.4	19.4	20.3
Qatar	..	..	..	8.9	..	6.2	..	..	..	..	0.4	..	0.4	..
Saudi Arabia	32.6	..	..	51.4	54.4	55.3	57.9	23	..	..	24	20.8	21.1	21.4
Syria	..	..	40.2	71.1	..	..	..	..	..	15.3	26.6	..	..	..
Tunisia	..	29.3	..	..	41.8	..	..	..	31.4	..	..	35.7	..	..
UAE	..	12.9	..	..	..	..	..	..	6.5	..	..	..	..	..
Palestine	..	..	49.6	53.5	62.2	64.7	..	..	..	36.8	32.1	34.5	37	..
Yemen	..	..	74	..	..	..	..	..	..	26	..	..	..	..
Arab World	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Least developed	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lower middle income	13.8	17.5	16.4	..	..	..	..	12.0	13.2	11.7	..	..	..	..
Middle income	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Upper middle income	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
High income	15.1	14.8	17.0	18.5	19.1	18.9	17.9	14.4	15.2	19.3	18.8	19.1	18.9	17.8
OECD members	13.2	14.2	16.3	16.4	16.6	16.7	15.7	12.9	14.4	17.9	17.1	17.3	17.2	16.3

Source:
World bank database: http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=Gender (20%) Statistics, accessed on 1-10-2016.

Table (8): Gender Human Development Index

Country	Gender Development Index		Human Development Index (HDI)		Life expectancy at birth (years)		Expected years of schooling (years)		Mean years of schooling (years)		Estimated gross national income per capita (2011 PPP $)	
	Value	GDI group	Value									
			Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male
	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014
VERY HIGH HUMAN												
Qatar	0.998	1	0.853	0.854	79.9	77.3	14.0	13.9	10.4	8.8	55,123	143,979
Saudi Arabia	0.901	4	0.778	0.864	75.7	73.0	16.6	16.1	7.8	9.3	20,094	77,044
United Arab Emirates	0.954	2	0.796	0.835	78.5	76.3	13.9	12.9	9.9	8.5	22,391	77,300
Bahrain	0.940	3	0.789	0.839	77.6	75.8	15.1	13.7	9.1	9.6	20,038	49,890
Kuwait	0.972	2	0.793	0.816	75.8	73.5	15.2	14.2	7.3	7.1	42,292	111,988
HIGH HUMAN												
Oman	0.909	4	0.741	0.815	79.2	75.1	13.9	13.5	7.0	8.5	14,709	46,400
Lebanon	0.899	5	0.718	0.800	81.3	77.6	13.6	13.9	7.6	8.2	7,334	25,391
Jordan	0.860	5	0.674	0.784	75.8	72.4	13.7	13.3	9.3	10.5	3,587	18,831
Algeria	0.837	5	0.637	0.761	77.2	72.5	14.2	13.8	4.8	7.8	3,898	22,009
Libya	0.950	2	0.699	0.736	74.6	68.9	14.3	13.8	7.7	7.0	7,427	22,392
Tunisia	0.894	5	0.671	0.751	77.3	72.5	15.0	14.0	5.9	7.8	4,748	16,159
MEDIUM HUMAN												
Egypt	0.868	5	0.633	0.729	73.4	69.0	13.3	13.8	5.4	7.7	4,928	16,049
Palestine, State of	0.860	5	0.607	0.706	74.9	71.0	13.8	12.2	8.4	9.3	1,580	7,726
Iraq	0.787	5	0.561	0.712	71.7	67.2	8.7	11.4	5.1	7.7	4,279	23,515
Morocco	0.828	5	0.555	0.670	75.1	73.0	10.6	11.6	3.2	5.3	3,222	10,573
Syrian Arab Republic	0.834	5	0.520	0.623	76.5	64.0	12.2	12.3	5.4	7.4	864	4,523

Country	Gender Development Index		Human Development Index (HDI)		Life expectancy at birth (years)		Expected years of schooling (years)		Mean years of schooling (years)		Estimated gross national income per capita (2011 PPP $)	
	Value	GDI group	Value									
			Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male	Female	Male
	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014	2014
LOW HUMAN												
Mauritania	0.816	5	0.446	0.546	64.5	61.6	8.5	8.5	2.7	4.8	1,625	5,468
Comoros	0.813	5	0.443	0.545	65.0	61.6	11.0	11.9	3.7	5.6	778	2,123
Yemen	0.739	5	0.414	0.560	65.2	62.5	7.7	10.6	1.3	3.8	1,595	5,412
Sudan	0.830	5	0.428	0.516	65.0	62.0	6.7	7.3	2.5	3.8	1,882	5,722
Djibouti	..	..	..	..	63.7	60.4	5.9	6.9	..	..	2,019	4,522
Developing countries	0.899	—	0.617	0.686	71.7	68.0	11.6	11.9	5.4	7.3	5,926	12,178
Arab States	0.849	—	0.611	0.719	72.7	68.8	11.6	12.3	4.9	6.9	5,686	24,985
East Asia and the Pacific	0.948	—	0.692	0.730	76.0	72.2	13.0	12.8	6.9	8.0	9,017	13,780
Europe and Central Asia	0.945	—	0.719	0.760	76.1	68.5	13.5	13.8	9.0	10.0	8,238	17,607
Latin America and the Caribbean	0.976	—	0.736	0.754	78.2	71.7	14.4	13.7	8.0	8.1	10,194	18,435
South Asia	0.801	—	0.525	0.655	69.9	67.1	10.8	11.3	3.7	6.9	2,198	8,827
Sub-Saharan Africa	0.872	—	0.480	0.550	59.7	57.1	9.1	10.3	4.2	6.0	2,626	4,148
World	0.924	—	0.670	0.725	73.7	69.5	12.2	12.4	6.2	7.9	10,296	18,373

المصدر: تقرير عام 2015، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية العالمية الجداول الإحصائية:
http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-2015

Table (9): Selected Social protection Indicators

الدولة	نسبة المشتركين في المعاشات التقاعدية (%) من السكان في		نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية (%)		
	الإناث	الإجمالي	الإناث	الذكور	الإجمالي
الجزائر	10.5	36	...	...	63.6
جيبوتي	6.8	14.1	...	...	12
مصر	13.1	39.3	8	61.7	32.7
ليبيا	22.6	52.7	...	...	43.3
موريتانيا	1.3	4.7	...	...	9.3
المغرب	8.8	21.7	...	...	39.8
السودان	18.3	33.8	...	...	4.6
تونس	23.1	44.6	...	...	68.8
البحرين	31.8	63.3	...	...	40.1
العراق			...	...	56
الأردن	12.7	41.7	11.8	82.3	42.2
الكويت	45	68.2	...	...	27.3
لبنان	0	0	...	...	0
فلسطين			...	...	8
سلطنة عمان	0	26.3	...	...	24.7
دولة قطر	...	...	...	...	7.9
المملكة العربية السعودية	6.3	18.8			
الجمهورية العربية السورية	7.9	23.8	...	...	16.7
اليمن	2.2	18.9	...	...	8.5

Source:
Social protection database; ILO; http://www.social-Protection.org/gimi/gess/ShowRessource.action?ressource.ressourceId=37917

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org